

العلاقة الجدلية بين المثقف والسلطة في اليمن

(مقاربة سوسيولوجية ميدانية)

د. منذر أحمد إسحاق

أستاذ علم اجتماع المساعد

قسم علم الاجتماع - جامعة تعز

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على خصائص العلاقة بين المثقفين اليمنيين والسلطة السياسية والنظام السياسي في المجتمع اليمني، وما طرأ عليها من تغيرات.

تعدُّ هذه الدراسة من ضمن الدراسات الوصفية التي تسعى إلى إعطاء تصور دقيق - قدر الإمكان - حول خصائص موضوع الدراسة، بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، وهي العينة القصدية، التي بلغ حجمها (100 حالة)، وباستخدام أداتين من أدوات البحث الاجتماعي هما الاستبانة والمقابلة الشخصية القائمة على دليل المقابلة، وتغطي الدراسة تلك الفترة الزمنية الممتدة بين عامي 2003 - 2004.

تضمنت النتائج الأساسية، أن علاقة المثقف اليمني مع السلطة السياسية لا تتسم بالصراع، وأن لديه - قدرة ولو محدودة - على تحقيق بعض الحراك السياسي والقيام بدوره الاجتماعي.

وقد تبين أن الدور الاجتماعي لهذه الفئة محدود لأسباب من أهمها: أن معظم أعضائها من موظفي الحكومة، وكذلك نتيجة للضبط الاجتماعي المفروض عليها من قبل القوى الاجتماعية، وخاصة الانتماءات القبلية والجهوية.

الكلمات المفتاحية: المثقف، السلطة، اليمن.

Abstract

The Controversial Relationship between The Intellectual and The Authorities in Yemen

A Social Field Study

By

Dr: Monther A. E. Ishak

Taiz University-Yemen

This studies aims at discovering characteristics of relationship Intellectuales with the political authorities and system in Yemen, and to point out the changes it has undergone.

Mainly it is a descriptive study, using social survey, on the bases of a selected sample of 100 cases.

Data was collected by the use of a questionnaire, supported by interviews. The study covers a period extended from 2000-2004.

Main finding include: first, that the Yemeni Intellectual do not have conflict with the political authorities, So they have got some political mobility, and social roles.

These role is limited for many reasons, most important of which are: they are government employees, and social control imposed by tribal forces, especially those of tribal and regional nature.

توطئة:

إشكالية المعرفة والسلطة، يُطلق عليها الكثير من المسميات، مثل: "العلماء والسلاطين"، "المثقف والسلطة"، "المفكر والسلطة"، "الفقيه والأمير"، التكنوقراط والقرار السياسي" ... إلى غير ذلك من المسميات.

ولهذه الإشكالية طرفان: الطرف الأول هم المفكرون والعلماء والمبدعون، كقوى تنويرية، من خلال الأفكار التي بغون من خلالها تغيير وجه الحياة إلى ما هو أفضل.. أما الطرف الآخر: فهم الممسكون بزمام السلطة السياسية، أيأ كان المسمى الذي يطلق عليهم، فهم الذين يعتلون قمة هرم السلطة، وييدهم صلاحية اتخاذ القرار، وفق الظروف السياسية والاجتماعية السائدة.

من هنا فقد انصب قسط كبير من جهود الفلاسفة على محاولة تأصيل العلاقة بين أهل الحكمة وأهل الحكم، والبحث عن دور للفلاسفة والحكماء والعلماء في بناء الدول والحضارات، ليأتي السؤال الحاسم الذي تسعى هذه الدراسة للإجابة عليه، وهو: كيف يتفاعل طرفا الإشكالية مع بعضهما البعض؟.

المثقف والسلطة (العلاقة الجدلية):

لقد اعتاد المهتمون بهذه المسألة عرضها على أنها نسيج من العلاقات قائم على حدود موجودة وسابقة عما ينسجانه فيما بينهما، وكل منهما يريد تحقيق ما عجز عنه الآخر، أي أن هناك فجوة بين المثقف والسلطة، لذا فقد انقسموا إلى مُركّبين لهذه الفجوة، أو منادين بتجسييرها، أو مقترحين تخفيضها.

فأصبحت هناك وجهات نظر متعاكسة عند أولئك المثقفين، وأولاهما عبّر عنها شاعر مغاربي بارز، هو عبداللطيف اللعبي، حين أنكر على بعض المثقفين العرب محاولاتهم الدائبة في أن يصيروا جزءاً من سلطة الدولة، وأنكر على البعض الآخر طموحهم في أن يمرروا برنامجهم الفكري عبر السلطات القائمة، وأعرب عن أسفه لندرة وجود المثقف العربي الذي يبني مشروعه الفكري والإبداعي المستقل في اتجاه مجتمع مغاير، علاقات مغايرة، سلطة مغايرة جذرياً عن السلطة القائمة.

أما وجهة النظر الثانية فقد عبر عنها بامتياز عالم الاجتماع المصري سعد الدين إبراهيم، حين أكد على الحاجة القصوى لوجود "جسور" بين القطبين،

وعبرهما للمجتمع ككل، وهذه الجسور تتراوح بين الذهبي المثالي، والخشبي كحد أدنى، مروراً بالفضي. ويقتضي الجسر الذهبي من المثقفين أن يقرروا بأن السلطة وظيفة اجتماعية لا غنى عنها للاجتماع البشري، وأن يقدموا لها حداً أدنى من الاحترام والتعظيم، ما دام الأمير يراعي الحد الأدنى للعدالة الاجتماعية. (إبراهيم، 1988، ص28).

ولكن إبراهيم يقرر بأن الأمراء والمفكرين ليسوا قديسين، وعليه فإنه يقتنع بجسر فضي، وهذا يقتضي من الأمير أن يوفر للمثقفين حرية الفكر، والحد الأدنى من العدالة والنزاهة للمجتمع، مقابل أن يُغني المثقفون الحياة الثقافية والفنية، وأن يقدموا للأمير المشورة إذا طلبت، وأن يتطوعوا بها كلما راق لهم ذلك.

ويرتكز دور المفكر في الجسر الخشبي على بلورة السياسات دون تحديد الأهداف - الذي يظل من حق الأمير وحده - ، وحساب التكلفة المادية والمعنوية لكل خيار، وعلى إضفاء نوع من الشرعية على السياسات والقرارات التي يستقر عليها الأمير لتسهيل قبولها جماهيرياً، وذلك بتفسيرها وتبريرها للرأي العام على أساس أنها صُنعت بأفضل الوسائل العلمية الموضوعية، ولكنه يؤكد أن ذلك أفضل من انتفاء الجسور المطلق. (ادريس، 1992، ص21 - 23).

أمّا القسم الأخير من الخائضين في هذه المسألة فيرى أن هذه المسألة تعود إلى تتابع يتعدى الوحدة فيما بينهما، أو الفارقة، لإقامة نسيج من الاختيارات يتحول فيه المثقف إلى مخبر تستحضر فيه السلطة مادتها، وتعرض تاريخها ونظامها، لكي يختفي السياسي في ثوب الثقافة وتتحوّل فيه السلطة إلى مجرد إدارة مرتبطة بالسوق العالمي.

الفاصل بين هذا القسم من الخائضين، وبقية الأطراف، هو أنه محترس، ولا يعرض للمسألة من زاوية التأثير والتأثر، لأن القضية عنده هي تساقط خصوصيات المثقف جراء السلطة التي يفهمها على أنها من صناعة الأجساد. (خليل والكبيسي، 2001، ص86 - 88)

على الرغم من أن معظم المثقفين العرب يرفضون وجهتي النظر السابق ذكرهما بداية، إلا أنه ينبغي القول إن "تجسير" سعد الدين إبراهيم يحظى بالنقد الأعظم.

إلا أنه رغم وجهة كل الاعتراضات، فإن ثمة حقيقة تُبرز اعتماد غالبية الكتاب العرب مادياً - اقتصادياً على سلطات بلادهم، وأحياناً على السلطات المجاورة لهذه السلطات. ومما لا شك فيه أن الواقع الاقتصادي المزري لكثير من البلدان العربية قد يدفع أكثر الكتاب "رفضاً" إلى خدمة السلطات أو مساومتها.

من هنا نجد أن الدراسات التي تناولت علاقة المثقفين بالسلطة تجمع على الطابع الإشكالي لهذه العلاقة، وهو يتأتى عن طبيعة العلاقة التي تربط السياسي بالثقافي وجدلها، مما يقتضي ضرورة تحليل قطبي العلاقة، وتحديد الروابط القائمة بين طرفيها. ومفهوم السلطة مركزي في العلوم الإنسانية، وبخاصة علم الاجتماع الذي يعتبر السلطة أساساً للتنظيم الاجتماعي.

إشكالية الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها:

الإشكالية: تتركز إشكالية هذه الدراسة في التعرف على العلاقة القائمة بين شريحة المثقفين والسلطة السياسية في المجتمع اليمني حسب تصور المثقفين أنفسهم لتلك العلاقة، وتأثير تلك العلاقة على الدور الاجتماعي للمثقفين.

الأهمية: فهذه الشريحة تكتسب أهميتها من ذلك الدور المنوط بها في تنمية المجتمع، كونها المؤهلة أكثر من غيرها لقيادة مجتمعاتها، وكون المجتمع اليمني أحد المجتمعات الحديثة تعليمياً والنامية عموماً، فإنه من الضروري تسليط الضوء على هذه الفئة الاجتماعية الحديثة، لأن التغيير في هذا النوع من المجتمعات - غالباً - ما يكون تغييراً سياسياً، أي من قبل السلطة السياسية وهو الأمر الذي قد يجعل دور الفئة المثقفة في المجتمع أكثر صعوبة.

الأهداف: بالتالي فإن هذه الدراسة تهدف إلى تشخيص طبيعة العلاقة بين المثقفين والسلطة السياسية في المجتمع اليمني.

التساؤلات: وتحقيق تلك الأهداف يتم من خلال الإجابة على تساؤلات الدراسة المتمثلة في: هل هناك محاولات لاحتواء المثقف من قبل السلطة في سبيل إضعاف دوره وتهميشه؟ وما هو موقع المثقف من خارطة اتخاذ القرار السياسي؟ وما مقدار الحرية التي يتمتع بها في مزاولته نشاطه؟ وما مدى مشاركته السياسية في مجتمعه؟

المنهجية: أما فيما يتعلق بمنهجية الدراسة، فإنها تعتمد على:

- **المنهج:** الوصفي التحليلي من خلال طريقة المسح الاجتماعي بالعينة.

- مجتمع الدراسة والعينة: نظراً لعدم وجود إطار محدد لمجتمع الدراسة، تبعاً لصعوبة تحديد الشريحة المثقفة في أي مجتمع، فقد تم اختيار عدد من المؤسسات الثقافية اليمنية في أربعة مجتمعات محلية تمثل المدن الرئيسية في المجتمع اليمني، وهي (صنعاء- عدن- حضرموت- تعز).
- وقد تم اختيار أفراد العينة وفق معيار النشاط الثقافي الذي يقوم به هؤلاء الأفراد في إطار تلك المؤسسات الثقافية خلال الفترة 2003- 2004، وهذه المؤسسات هي: مؤسسة العفيف الثقافية- مؤسسة السعيد الثقافية- اتحادات الأدباء والكتاب، وهي الاتحادات البالغ عددها أربعة اتحادات في أربع مدن رئيسية. أما معايير اختيار أفراد العينة فقد تمثلت في:
- المستوى التعليمي (جامعي فأعلى).
- العمل في مهن فكرية (أكاديميين، أدباء، شعراء، صحافيين، إعلاميين، باحثين في مختلف المجالات، ناشطين في مجال حقوق الإنسان).
- الجمع بين أكثر من نشاط ثقافي في آن واحد.
- النفوذ الاجتماعي من خلال الشهرة في مجال النشاط الثقافي.
- وقد بلغت عينة البحث (100) مبحوث أو حالة من إجمالي (245) هم أولئك الذين شاركوا في فعاليات تلك المؤسسات خلال فترة الدراسة، في حين أن عينة البحث تمثلت في أولئك الذين تكررت مشاركاتهم أكثر من مرتين، وبالتالي فهي عينة قصدية، وتمثل نسبتهم (40,8%) من إجمالي مجتمع الدراسة.. وينتمي هؤلاء إلى فئات عمرية مختلفة، بدءاً من سن الخامسة والعشرين ووصولاً إلى سن السبعين، وإن كانت الغالبية تتركز في الفئة العمرية (30- 50) عاماً، مما يشير إلى وجود جيلين على الأقل في إطار العينة.

أدوات جمع البيانات ومصادر المعرفة:

تتمثل في الاستبانة، ويحضور الباحث أثناء الإجابة على الاستبانة، بهدف التعمق بشكل أكبر في الموضوع وللحصول على معلومات قد تفيد الباحث، والتي لم تتطرق إليها الاستبانة.. في حين تم تحكيم الاستبانة من قبل خمسة من أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع بجامعة تعز، وهم: د. حمود شرف الدين، د. عبدالرزاق الهيتي، د. أكرم حجازي، د. فوزية حسونه، د. عبد السلام الحكيمي.

طرق تحليل البيانات:

تم استخدام الطرق الإحصائية الوصفية البسيطة المتمثلة بجداول التكرار، والنسب المئوية، وتم ذلك يدوياً نظراً لصغر حجم العينة، وطبيعة البيانات المتوفرة، حيث لا توجد بيانات كمية، وكوننا لا نبحث عن علاقة ارتباط بين بنود الدراسة، وذلك بما يتلاءم مع أهداف الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

لقد تعدد التعريفات حول المثقف تبعاً للاختلاف حول مفهوم الثقافة، ولكننا ننطلق هنا من تعريف إجرائي للمثقف بأنه: الذي يشغل بالثقافة، إبداعاً، وتوزيعاً، وتنشيطاً. أي أنه ذلك الذي يمارس بالدرجة الأولى نشاطات فكرية، فينشط بالبحث والإبداع، والشرح والتعليم، والنشر والتعبير، وصياغة الرموز، لغايات قصوى تشمل الفهم، والمعرفة، والوعي، والتخطيط، والعمل.

أما السلطة فيقصد بها هنا السلطة السياسية المتمثلة في الفئة التي تتولى تسيير شؤون الدولة، والمتمثلة بالحزب الحاكم وحكومته.

الإسهامات السابقة:

تناول أكثر الدارسين العرب موضوع العلاقة بين المثقف والسلطة كما فعل أحمد بهاء الدين في كتابه: المثقفون والسلطة في عالمنا العربي، ومحمد عابد الجابري في كتابه: المثقفون في الحضارة العربية: محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد، وسعد الدين إبراهيم في كتابه: تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب، وعلي أومليل في كتابه السلطة الثقافية والسلطة السياسية، وغيرهم كثير.

وخلال السنوات العشر الأخيرة من العقد التاسع من القرن العشرين، انعقد ما لا يقل عن سبعة مؤتمرات تبحث جميعها في موضوع واحد هو المثقفون العرب والسلطة، من بين هذه المؤتمرات ينبغي التنويه بالتالي: مؤتمر الرباط (آيار 1985) عن: المثقف العربي: دوره وعلاقته بالسلطة والمجتمع، ومؤتمر صنعاء (تموز 1987) عن: المعرفة والسلطة في المجتمعات العربية، ومؤتمر القاهرة (آذار 1987) عن: الانتلجنسيا العربية.

لكن الواضح في تلك الإسهامات أنها قد اقتصرت على الجانب التنظيري في هذا المجال، ولم تتخذ طابع الدراسات البحثية، بحيث يُتاح للباحثين الإطلاع على دراسات ذات طابع بحثي علمي، تمكنهم من مواصلة ما توقف عنده أولئك الدارسون أو المنظرون -إذا جاز القول.

ولعل هذا ما دفعنا هنا للبحث في هذه الإشكالية، خصوصاً وأنه لم يتسن لنا الحصول على أدبيات تلك المؤتمرات، وكذا التوصل إلى دراسات تناولت هذه الإشكالية في إطار المجتمع اليمني، مما يجعل هذه الدراسة تبدو بمثابة إسهام جديد في هذا المجال.

المثقف والسلطة في اليمن:

إن الثقافة والسياسة في اليمن تلتقيان لقاءً مباشراً، فأبرز مثقفي اليمن قد انتظموا في إطار حركات سياسية، وساعدوا في إبراز وعي وطني، مما خلق نمط المثقف السياسي، وهو نمط خاص بارز في أوساط المثقفين اليمنيين.

من هنا تأتي خصوصية علاقة المثقف اليمني بالسلطة السياسية التي غالباً ما ينزع إلى استعدادها ومعارضتها، حين يكون خارجها، وعندما تكون له سلطة -سواء داخل السلطة أم خارجها- فإنه يتمسك بها، وتتملكه جاذبيتها، ويود أن تظل بيده مدى الحياة، "وتجارب صعود المثقفين إلى السلطة بينت أنهم يتنكرون للمبادئ التي دافعوا عنها، ويستعملون وسائل السلطة التي طالما ندّدوا بها" (بيب، 1985، ص7)، وبالتالي لا يتورع هؤلاء عن ممارسة الإقصاء والقمع الفكري لأي خطاب مخالف، ويسعون إلى أن يسود خطابهم الخاص، المجتمع بأكمله، وبأي وسيلة. (الزلب، 1990، ص47)

وإذا كان الخطاب السياسي في كل مجتمع هو خطاب السلطة - كما يقرر (ميشيل فوكو)- فإنه هو الذي يحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض، وهو الذي ينظم ويصيغ ويراقب ويحكم قبضته، وهنا تكمن إشكالية المثقف في علاقته مع السلطة في المجتمع اليمني.

لكن الملاحظ أن الخطاب السائد في اليمن ليس خطاب السلطة السياسي -كما قد يتبادر إلى الذهن- إنما الخطاب السائد هو الخطاب السلفي الأصولي، الذي عاد بقوة إلى الساحة اليمنية خلال العقد قبل الأخير من القرن

الماضي في أثواب جديدة لا تختلف كثيراً عما هو موجود في الأقطار العربية الأخرى مع بعض الخصوصية-. وهذا الخطاب يستمد قوته من هذه التيارات السياسية الناشطة، ومن الواقع الاجتماعي والتاريخي لليمن.. هذا الخطاب السلفي تتبناه السلطة السياسية -ولو نظرياً- ، وهذا ما يدل على قوة هيمنة هذا الخطاب وسيطرته وصعوبة ظهور أي خطاب مخالف.(الزلب، 1990، ص47)

ويرى حمود العودي أن علاقة المثقف بالسلطة السياسية في اليمن، "قد اتسمت بالتهميش من طرف السلطة لدور المثقف، بل وعملت على شل يده (...). وخلق إبداعاته"(العودي، 1980، ص170).. ويقدم هشام علي تعليلاً لذلك أنه "باستقرار الدولة واستكمال بناء هياكلها، بدأت عملية الاستغناء عن وظيفة المثقفين السابقة، وأخذت الدولة تفكك الارتباط معهم بسبب ضيق الهياكل الإيديولوجية للدولة، وعجزها عن استيعاب جميع المثقفين، والتيارات الفكرية التي يمثلونها"(علي، 1988، ص6).

ويمكن القول إن هذه العلاقة قد بدأت في البروز بشكل واضح منذ زمن ليس بقريب، ربما يصل إلى أربعينيات القرن الماضي، عندما ظهر أول مشروع تنويري مناهض لسلطة الأئمة، ممثلاً بجماعة مجلة الحكمة.(مركز الدراسات والبحوث اليمني، 1981، ص94)

ومن خلال التحليل التالي تتضح الصور المختلفة لهذه العلاقة بين المثقفين اليمنيين من جهة، والسلطة السياسية من جهة أخرى، في ضوء تصور هؤلاء المثقفين لتلك العلاقة، ومن خلال بعض خصائص نشاطهم السياسي في المجتمع اليمني:

1. الانتماء الحزبي:

لعل من أبرز الظواهر السياسية التي شهدتها المجتمع اليمني في الآونة الأخيرة، ظاهرة التعددية الحزبية، وهي تمثل تجربة حديثة في المجتمع، ألقت بظلالها على العديد من مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع، بما في ذلك النشاط الثقافي، حيث أصبح التنظير الحزبي جزءاً من الفكر الذي يطرحه العديد من المثقفين، وبيانات الجدول التالي تبين الخصائص الحزبية للمثقفين، كإحدى مظاهر الممارسة السياسية.

جدول رقم (1) لبيان توزيع أفراد العينة حسب الانتماء الحزبي

النسبة المئوية	مجموع التكرار		الانتماء الحزبي
	أنثى	ذكر	
60%	16	44	غير منتمي
40%	6	34	منتمي
100%	22	78	المجموع

يتبين من الجدول السابق أن غالبية المبحوثين (60%) لا ينتمون إلى أحزاب سياسية وإن كان من بينهم من أشار إلى أنه كان منتمياً في فترة زمنية سابقة، ولكنه في الفترة التي يتناولها البحث لم يعد منتمياً لأي حزب، وقد أعاد البعض منهم هذه الحالة، من عدم الانتماء الحزبي إلى اعتقادهم بأن العمل الثقافي الإبداعي يتطلب جهداً مضاعفاً وصفاً ذهنياً من أجل تحقيق مستوى أفضل من هذا الإبداع، وهو الأمر الذي ليس من السهل تحقيقه في ظل الانشغال بالعمل السياسي.

في حين أعاد البعض الآخر ذلك إلى ضرورة أن يكون المثقف مجرداً من أي انتماءات قد تؤثر على استقلالته الفكرية، من خلال وضع القيود على القضايا التي يتناولها في إطار نشاطه الفكري، وتوجيه آرائه وأفكاره في اتجاهات معينة، وهو الأمر الذي لا يقبله الكثيرون من المثقفين.

ويرى آخرون أن تصنيف المثقف ضمن فئات أو جماعات معينة ومنها الحزبية قد يجعل الجماهير غير متقبلة للأفكار التي يطرحها كشكل من أشكال الرفض للمثقف نفسه وليس للأفكار التي يطرحها، بمعنى وجود تعارض بين الاتجاهات الحزبية لدى المثقفين والجماهير.

ولعل من بين العوامل التي أدت إلى ذلك أن عدد الأحزاب السياسية في اليمن كبير، في حين أن ما يحتل منها مراتب متقدمة على الخريطة السياسية ليس سوى عدد قليل من تلك الأحزاب، وبالتالي فإن الكثيرين من المثقفين لا يجدون في تلك الأحزاب فرصة مناسبة للعمل في إطارها .

كما أعاد البعض عوامل ذلك إلى حداثة التجربة الديمقراطية المتمثلة في التعددية الحزبية في اليمن، فهذه الحداثة قد أفرزت ممارسات خاطئة على الصعيد السياسي والاجتماعي، وهي الممارسات السلبية التي لا تشجع الكثيرين من المثقفين على الانخراط في هذه الأحزاب، حتى يتحقق ما يسميه البعض

بـ"النضوج الحزبي"، ولعل غالبية من كانوا منتمين إلى أحزاب سياسية_ بشكل سري قبل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية- قد وجدوا في هذا مبررا لترك العمل الحزبي والاتجاه نحو العمل الفكري الثقافى.

أمّا فيما يتعلق بالفئة الأخرى المنتمية إلى أحزاب سياسية، والتي بلغت نسبتها في العينة (40%) فإن الغالبية فيها هم ممن ينتمون إلى الأحزاب السياسية البارزة على الساحة السياسية اليمنية.

وقد يكون غالبية هؤلاء المثقفين المنتمين لهذه الأحزاب هم أنفسهم الذين يقومون بوظيفة تنويرية فكرية داخل تلك الأحزاب التي ينتمون إليها، فهم يشغلون مناصب ذات صلة بالجوانب الفكرية، وبالتالي فهم يمارسون دورهم كمثقفين في إطار أحزابهم السياسية، بالإضافة إلى الدور الذي يقومون به في المجتمع.

2. مشاركة المثقفين في اتخاذ القرار السياسي:

إن التشكل الاجتماعي بمعناه العام، هو نتيجة لأفعال النخب ومواقفهم، وإن كان دور النخب المختلفة يتفاوت في مقدار فعاليتهم. فقد كان للنخب الاقتصادية الدور الأساسي في المجتمعات الغربية في تشكيل النظام السياسي وأيديولوجية المجتمع، بينما تلعب النخب السياسية الحاكمة وخاصة رأس الدولة، الدور الأساسي في تشكيل النخب الأخرى في البلدان العربية، الأمر الذي يؤثر على دور النخب الثقافية.

جدول رقم (2) توزيع أفراد العينة حسب مدى المشاركة في اتخاذ القرار السياسي

النسبة المئوية	مجموع التكرار		المشاركة في اتخاذ القرار
	أنثى	ذكر	
37%	7	30	نعم
63%	15	48	لا
100%	22	78	المجموع

حول ما إذا كان يُتاح للمثقفين اليمنيين المشاركة في صنع السياسة، يظهر من خلال الجدول السابق أن نسبة (63%) من المثقفين في العينة المبحوثة - وهي النسبة الغالبة- يؤكدون عدم إتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة في صنع السياسة، أي وضع الخطط والاستراتيجيات ذات الصلة باتخاذ القرارات السياسية

المختلفة، وبالتالي فإن مثل هذه العمليات تظل محصورة في رجال السياسة دون أن يكون للمثقفين أي دور في ذلك حتى من قبيل الاستشارة.

أما أولئك الذين أجابوا بمشاركتهم في صنع القرارات السياسية، وهم الذين بلغت نسبتهم (37%) فإنهم يعتبرون أن مشاركتهم متاحة من خلال مراكزهم في الصفوف الأولى في الأحزاب السياسية - كما أشرنا سابقاً - ، وقد يكون ذلك أيضاً من خلال استشارتهم كأكاديميين متخصصين (أساتذة جامعات)، ويغض النظر عن كونهم مثقفين.

وهناك من يرى بأن مشاركته إنما تأتي من قبيل الصدفة، بمعنى أنه يتطرق من خلال كتاباته الصحافية، أو الندوات، أو اللقاءات العامة، إلى قضية معينة يتم طرح الآراء والأفكار حولها، في الوقت الذي تكون هناك قرارات حول هذه القضايا في مرحلة الإعداد والتحضير وعلى وشك أن تطرح على الساحة اليمنية، فيعتقد أولئك أن الأفكار التي طرحوها قد وجدت قبولا لدى السلطة، ولذا تحولت إلى قرارات مجسدة على أرض الواقع.. وأياً كان الأمر مقصوداً، أو من قبيل الصدفة، فإن نسبة المشاركة في صنع السياسة تظل نسبة ضعيفة .

3. ارتباط نشاط المثقفين برضا السلطة:

معظم الآراء والأفكار التي طُرحت حول المجتمعات النامية تشير إلى أن التغير في هذه المجتمعات في أي جانب من جوانب الحياة الاجتماعية، إنما يكون مرتبطاً بالنظام السياسي، ومن أبرز تلك الأفكار ما طرحه كارل ماركس في نظريته حول (نمط الإنتاج الآسيوي)، وبيانات الجدول التالي تشير إلى طبيعة العلاقة ومدى ارتباط نشاط هؤلاء المثقفين برضا السلطة السياسية عن ذلك النشاط الفكري الذي يقومون به.

جدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب ارتباط نشاطهم برضا السلطة السياسية

النسبة المنوية	مجموع التكرار		مدى الارتباط
	أنثى	ذكر	
5%	-	5	مرتبط دائماً
80%	13	67	غير مرتبط
15%	9	6	مرتبط أحياناً
100%	22	78	المجموع

يرى غالبية المبحوثين (80%) أن نشاطهم الفكري لا يرتبط برضا السلطة السياسية أو قبولها لما يطرحونه من أفكار، والكيفية التي يتناولون بها القضايا العامة في المجتمع، وهذا يشير إلى أنهم يتمتعون باستقلالية عالية فيما يقدمونه وما يطرحونه من رؤى على الصعيد الثقافي، ولعل هذا الشعور بالاستقلالية يأتي في إطار ما يشهده المجتمع اليمني من توجهات نحو توسيع قاعدة الحرية الفكرية، في إطار التوجه العام للدولة نحو ترسيخ أسس التجربة الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي من أبرزها حرية القول والتعبير، وغيرها من الحريات التي تشهد تنامياً مستمراً في الاهتمام بها منذ قيام دولة الوحدة في الثاني والعشرين من مايو 1990.

وبالنظر في هذه النسبة نجدها تفوق نسبة المنتمين لأحزاب سياسية كما أوضحنا في الجدول رقم (1) الأمر الذي يعني أن هذه النسبة تشمل المنتمين وغير المنتمين إلى أحزاب سياسية، وفي ذلك دلالة على اتساع هامش الحرية في العمل الثقافي، وهو الأمر الذي سيتأكد لنا من خلال بيانات بعض الجداول التالية.

أما تلك النسبة التي ترى ضرورة ارتباط نشاطها الفكري برضا السلطة السياسية، سواء كان ذلك بشكل مطلق أو إلى حد ما.. فالملاحظ من خلال المقابلة أن جزءاً كبيراً من هذه الفئة قد خلط بين كونه مثقفاً وكونه عضواً في حزب سياسي معارض أو مؤيد للسلطة، وقد يكون الخلط ناتجاً عن تحدث البعض عن فترة ما قبل تحقيق الوحدة اليمنية، وهي الفترة التي لا يتناولها البحث، حيث كان هناك شكلان مختلفان من نظم الحكم السياسي.

4. محاولات الاحتواء من قبل السلطة السياسية:

يرى موسكا أن الطبقة الحاكمة، حتى تتمكن من تنظيم نفسها بشكل أفضل، وتوجه قدرتها التنظيمية نحو خدمة مصالحها الفئوية، وحتى تضمن تأييد الجماهير لها، فإنها تلجأ إلى الاعتماد على مجموعة من المبادئ الأخلاقية العامة التي تلقى قبولا لدى الجماهير وهذه المبادئ تشير إلى مجموعة الأسس التي تستند إليها الدولة في تدعيم استمرارها واستقرارها. (Mosca, 1939, p98)

وهي تعتمد في صياغة هذه الأسس على صنّاع الفكر في المجتمع، لذا فهي تتجه - في محاولات منها - إلى استمالة هؤلاء المفكرين أو المثقفين، وهذه المحاولات من قبل السلطات متفاوتة، وتتنوع أساليبها في تحقيق ذلك الهدف من

مجتمع لآخر، وفي المجتمع اليمني هناك أشكال مختلفة لهذه المحاولات، والجدول التالي يبين مقدار تلك المحاولات والأساليب المتبعة فيها.

جدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب التعرض لمحاولات الاحتواء من قبل السلطة

النسبة المئوية	مجموع التكرار		التعرض لمحاولات الاحتواء
	أنثى	ذكر	
35%	8	27	نعم
65%	14	51	لا
100%	22	78	المجموع:

يتبين من الجدول السابق أن ما نسبته (65%) من المبحوثين ينضون تعرضهم لأي محاولات احتواء من قبل السلطة السياسية، مؤكدين بذلك حرية ما يطرحونه من أفكار، واحترام السلطة السياسية لتلك الاستقلالية التي يحظى بها المثقفون ثقافياً وسياسياً، وهذه النسبة الغالبة تتفق إلى حد بعيد مع ما ورد في الجدول السابق (3).

ولعله في ظل المناخ السياسي التعددي الذي يشهده المجتمع اليمني، يصبح التسابق نحو استقطاب العناصر ذات الكفاءة والقدرة الإبداعية، من الأمور التي لا خلاف عليها، من أجل ضم هذه العناصر إلى صفوف تلك الأحزاب المتنافسة، حتى تحقق من خلالها إضافة نوعية إلى كوادرها، الأمر الذي من شأنه أن يلعب دوراً بارزاً في توسيع القواعد الشعبية لتلك الأحزاب، وحتى تكتسب من خلالها التأييد الجماهيري الذي يضمن المزيد من الاستمرار في مراكز السلطة، ولعل هذا التوجه هو ما دفع بما نسبته (35%) من أفراد العينة إلى القول بأنهم يتعرضون لمحاولات الاحتواء من قبل السلطة السياسية، حيث تسعى الأحزاب الحاكمة دوماً نحو تحقيق ذلك الاستقطاب.

ولعل أبرز مظاهر الاحتواء - كما أشار إليها المبحوثون - تتمثل في الإغراء المادي، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لأنشطتهم الفكرية والإبداعية، وكذلك تقديم الوعود بالحصول على مناصب عليا في الوظائف الحكومية وتحسين الأوضاع بالنسبة للموظفين، والدعوة للمشاركة في الفعاليات الخارجية ضمن وفود رسمية، وتسهيل المشاركات الثقافية الخارجية.

5- التعرض للضغوط من قبل السلطة السياسية:

في المجتمع اليمني يرى معظم أفراد النخبة المثقفة أن دورهم التنويري قد يدخلهم في صدام مع السلطة السياسية وبالتالي يجعلهم عرضة للضغوط من قبل تلك السلطة، ولكن الفئة القليلة هي التي تعرضت لتلك الضغوط فعلياً حسب ما تشير إلى ذلك البيانات في الجدول التالي.

جدول رقم (5) لبيان توزيع أفراد العينة حسب مدى تعرضهم للضغوط السياسية

التعرض للضغوط	مجموع التكرار		النسبة المئوية
	أنثى	ذكر	
نعم	5	25	30%
لا	17	53	70%
المجموع:	22	78	100%

من الجدول السابق يبدو أن الغالبية من المبحوثين (70%) يقولون بعدم تعرضهم لأي شكل من أشكال الضغط من قبل السلطة السياسية، في حال عدم استجابتهم لرغباتها ومتطلباتها، وهذه النسبة تأتي منسجمة مع النسب الواردة في الجداول السابقة (4:3) والتي تشير إلى استقلالية نشاط المثقفين عن السلطة، وعدم تعرضهم لمحاولات الاحتواء من قبلها.

وإذا كانت نسبة (30%) من المبحوثين قد تعرضوا لضغوط من قبل السلطة، فإن هذه النسبة تظل أقل بكثير من النسبة السابقة، ولكن وجود هذه النسبة يشير إلى عدم خلو المجتمع اليمني من بعض الاختلالات في نظامه السياسي ولعل عدم وجود نسبة من المبحوثين تشير إلى وجود مثل تلك الاختلالات، قد يجعل مثل هذه الدراسة تفقد جزءاً من مصداقيتها وهي المرتبطة بمصداقية المبحوثين.

وقد أوضح أولئك الذين تعرضوا للضغوط من قبل السلطة السياسية بعضاً من أوجه تلك الضغوط تمثلت في: السجن مرة واحدة أو لعدة مرات (ومن خلال المقابلة مع هؤلاء اتضح أن جزءاً كبيراً منهم قد تعرضوا لذلك في فترة ما قبل قيام الوحدة، وفي المحافظات الجنوبية التي كان يسودها نظام الحزب الواحد، وهي الفترة الزمنية التي لا تتناولها الدراسة)، وشن الحملات العدائية والتشهيرية في وسائل الإعلام ومنابر الخطابة، والحرمان من الحصول على فرص

عمل، والحرمان من الحقوق الوظيفية (الترقيات)، واللجوء إلى استخدام الأسرة كوسيلة ضغط على أفرادها، ومحاولات الاغتيال، وممارسة الضغط من أجل الهجرة خارج الوطن، والإغراءات المادية، والاعتداء الشخصي والتقديم للمحاكمة (بناء على ضغوط من قبل الرأي العام اليمني) .

وفي معظم هذه الحالات استطاع الباحث من خلال المقابلة أن يستنتج أن معظم المبحوثين كان لديهم خلط بين تعرضهم للضغوط كردة فعل على ما يطرحونه من أفكار، وبين كونهم أعضاء في أحزاب سياسية ومنظمات لا تحظى برضا السلطة السياسية، بل إن البعض قد اعتبر أن ردة فعل الجماهير الراضية لبعض أفكارهم إنما هي بإيعاز من السلطة السياسية فاعتبرها شكلاً من أشكال الضغط السلطوي.

6. مقدار هامش الحرية في النشاط الثقافي:

المثقف هو رجل الأفكار والعلوم، وله نظرة معينة إلى الإنسان والفكر، لذا تغلب عليه روح نقد الواقع، آملاً أن يستبدل به واقعاً آخر خيراً منه. (آرون، 1962، ص79)

ولكي يتحقق لذلك المثقف أمله، لابد من أن يجد المساحة الديمقراطية الملائمة لحركته الفكرية ونشاطه الثقافي وهو أمر مرهون بالعديد من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي يمكن أن تفرض قيوداً، وأن تضيق من ذلك الإطار الذي يتحرك ضمنه المثقف في نشاطه الثقافي، والذي يشير إلى حرية القول والتعبير .

جدول رقم (6) لبيان توزيع أفراد العينة حسب مقدار الحرية التي يشعرون بها

النسبة المئوية	مجموع التكرار		مقدار هامش الحرية
	أنثى	ذكر	
43%	5	38	واسع
50%	13	37	محدود
7%	4	3	ضيق
100%	22	78	المجموع:

إذا كانت قد ظهرت نسب بسيطة تؤكد أهمية رضا السلطة السياسية عن نشاط المثقفين كما في الجدول رقم (3)، وأخرى تؤكد تعرض بعض المثقفين لمحاولات الاحتواء من قبل السلطة السياسية كما في الجدول رقم (4) .. فإن هذه

النسب وإن كانت ضئيلة إلا أنها قد ألفت بظلالها على بيانات هذا الجدول حيث تظهر فيه نسبة من المبحوثين بمقدار النصف (50%) ممن يرون بأن هامش الحرية الذي يشعرون به في نشاطهم الفكري، هامش متوسط أو محدود، الأمر الذي يعني أنه ما زالت هناك ممارسات في المجتمع من شأنها جعل هذا الهامش غير واسع.

وقد يكون النظام السياسي هو أحد أوجه تلك الممارسات، بالإضافة إلى وجود عوامل اجتماعية وثقافية تمثل النسبة الأكبر من العوائق أمام نشاط المثقفين.. مما يعني أن تأثير السلطة السياسية هو أقل بكثير من حيث تأثيره في اتساع أو عدم اتساع هامش الحرية الفكرية، ولعل من بين تلك العوامل على الصعيد الاجتماعي طبيعة النظام القبلي السائد في المجتمع، والذي يفرض على أفراد المجتمع - بما فيهم المثقفين - الكثير من القيود نظراً لأن هذا النظام يرى بأن هناك الكثير من القضايا التي لا ينبغي تناولها باعتبارها قضايا تتنافى مع الأعراف القبلية كحرية المرأة وغيرها من القضايا الأخرى.

إضافة إلى أن المجتمع اليمني ما يزال مجتمعاً محافظاً في الكثير من جوانبه الاجتماعية والثقافية، وخصوصاً تلك المتصلة بالدين، فحالة التدين، وخصوصاً التدين السياسي، التي يعيش في ظلها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع، واعتبار الدين الإسلامي المصدر الوحيد للتشريعات - كما ورد في الدستور اليمني - وعدم وجود تعددية دينية، يضع العراقيين أمام المثقفين ثقافة غربية - وخصوصاً الليبراليون منهم - عند طرحهم لبعض القضايا التي يرى فيها الآخرون مساساً بالدين.

هذا بالإضافة إلى أن العادات والتقاليد ما زالت تضرب بجذورها بقوة في المجتمع اليمني، وهي العادات التي تحمل دلالة واضحة - في معظمها - على أن هذا المجتمع ما يزال - إلى حد كبير - مجتمعاً تقليدياً.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن غالبية المثقفين هم ممن يعملون في وظائف حكومية في مؤسسات الدولة الرسمية، وبالتالي فإنهم قد يفرضون على أنفسهم قيوداً ذاتية ويعتبرون أنها قيود مفروضة عليهم من قبل الآخرين، فنجدهم يتحركون في إطار ضيق من النشاط الفكري حتى لا يخسرون مصادر الرزق المتمثلة بوظائفهم.

ولعل النسبة التالية (43%) وهي نسبة من يؤكدون اتساع هامش الحرية، تقترب إلى حد كبير من النسبة السابقة، وتبتعد كثيراً عن نسبة من يرون أن هامش الحرية الفكرية ضيق (7%) وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالنسب السابقة .

ولعل التفاوت في النسب الواردة في بعض الجداول، قد يُرد في بعضه إلى أن كثيرين من المثقفين يلتزمون بما يعتقدون أنه ضمن ما هو مسموح به .

الخلاصة:

حين نتابع التأمل في العلاقة بين المثقف والسلطة في اليمن نجد أن السلطة تحاول استمالة المثقف إليها، وهي تعتمد لتحقيق ذلك إلى الترغيب أحياناً، وقد تلجأ إلى التهريب أحياناً، ولكن ذلك ليس ذي تأثير بالغ على الدور الاجتماعي للمثقف، بالقدر الذي قد تلعبه عوامل اجتماعية أخرى.

الأمر الذي لم يمنع من بروز أشكال للتفاعل بين المثقفين والسلطة السياسية، وقد يظهر هذا التفاعل في صورة مشاركة في الحكم أحياناً، وفي صورة المشورة أحياناً، وفي صورة النقد البناء أحياناً، ويتصف في كل الأحوال بالاعتدال وطول النفس.

وإذا كان هناك ثمة تنوع وتشابك في إطار العلاقة بين المثقف والسلطة، فقد يرجع السبب إلى أنه لا يوجد مثقف واحد، بل مثقفون لهم انتماءاتهم المختلفة، ولا توجد سلطة واحدة بل سلطات عدة.

ومن هنا يمكن الحديث عن صور عدة تُعبر عن علاقة المثقفين اليمنيين - كغيرهم من المثقفين العرب - بالسلطة، منها: تلك الصورة التي تتمثلها الفئة التي تتحاشى الصدام مع السلطة مباشرة، ويخاطبونها ضمناً، وباللجوء إلى الترميز إذا ما تعلق الأمر بنقد سياستها. كما تبقى إشكالية تبعية المثقف للسياسي وللسلطة والهيمنة، مطروحة في اليمن كما في بقية الأقطار العربية، ولكن بشكل أفضل مما هي عليه في تلك الأقطار، لأن السلطة العربية على حد تعبير الطاهر لبیب: "لا تتسع لتنوع داخلي، وكل مبادرة في اتجاه هذا التنوع تُعتبر فجوة أو جفوة" (لبیب، 1985، ص8).

وعلى الرغم من إدراك بعض المثقفين لكونهم جزءاً من السلطة، فإنهم على معرفة تامة بأنهم موضع استغلالها واستبدادها، ومحاولات النقد القليلة التي

يبدو أنها إنما تهدف إلى تحسين أوضاعهم، بل إن السلطة هي التي تحدد - إلى درجة كبيرة - نوعية إنتاجهم الفكري والرمزي وفحواه.

أمّا الشكل الآخر لعلاقة المثقفين بالسلطة، والذي جذب اهتمام بعض المفكرين، فهو محاولات الإقناع بين المثقفين والسلطة، والتي تشير إلى محاولة السلطة كسب المثقف، ومحاولة الأخير كسب الحاكمين.. بالإضافة إلى علاقات التهميش، والإبعاد، والاضطهاد التي يواجهها المثقفون.

والشكل الأخير هو ما يمكن تسميته بعلاقة المشاركة، وهو النوع الأقل انتشاراً من الأنواع السابقة باختلاف الزمان والمكان.

وهنا نواجه طبيعة الإشكال الحقيقي الذي يعبر عن طبيعة العلاقة بين المعرفة والسلطة، فنذهب إلى أن التعميم القائل: بأن جوهر العلاقة هو الصراع، هو تعميم لا أساس له، بالتالي فإنه في الحديث عن المثقف (و) السلطة، لا بد أن يحتمل العطف المعية والضدية وما بينهما!!

التوصيات:

نورد هنا بعض المقترحات أو التوصيات، في محاولة لتحسين تلك العلاقة بين المثقف والسلطة في المجتمع اليمني، تتمثل فيما يلي:

- تحسين الأوضاع المادية للمثقفين من خلال زيادة الدخل الفردي حتى يتجاوز المثقف اليمني حالة الاعتماد على المؤسسات الحكومية الخاضعة لسيطرة السلطة.
- إفساح المجال بشكل أوسع أمام المثقفين للمشاركة في صنع السياسات في مجتمعهم من خلال إبداء الرأي، وأخذ المشورة، بالإضافة لإشراكهم في التوعية بتلك القرارات، والإسهام في تنفيذ ما يستلزم تنفيذه منها من خلال المثقفين.
- عدم قصر المشاركة الثقافية في المجال السياسي على أولئك المثقفين المنتمين لأحزاب سياسية، خصوصاً في ظل وجود نسبة كبيرة من المثقفين الغير منتمين لأحزاب سياسية.

المراجع العربية:

- إبراهيم، سعد الدين، 1988، تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب، في الانتلجنسيا العربية، الدار العربية للكتاب، تونس.
- أبو حلاوة، كريم، 1990، المثقف والتقدم الاجتماعي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق.
- ادريس، سماح، 1992، المثقف العربي والسلطة: بحث في روايات التجربة الناصرية، ط1، دار الآداب، بيروت.
- آرون، ريمون، 1962، أفيون المثقفين، ط1، ترجمة عادل زيتوني، المكتبة الأهلية، بيروت.
- الجابري، محمدعابد، 1995، المثقفون في الحضارة العربية: محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الزلب، عبدالله علي، 1990، الثقافة والمثقف في الصحافة اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة تونس الأولى، تونس.
- العالم، محمد أمين، 1988، ((إشكالية العلاقة بين المثقفين والسلطة-تدوة))، مجلة أدب نقد، القاهرة، العدد(38).
- العودي، حمود، 1980، المثقفون في البلاد النامية: بحث في الفئات والعلاقات الطبقية دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمني، عالم الكتب، القاهرة.
- اللعي، عبداللطيف، 1984، ((المثقف العربي وإشكالية السلطة))، مجلة الطريق، بيروت، فبراير.
- المجلس القومي للثقافة العربية، 1985، المثقف العربي: دوره وعلاقته بالسلطة والمجتمع، حلقة الرباط الدراسية، الرباط.
- بورديو، بيير، 1990، الرمز والسلطة، ط2، ترجمة عبدالسلام بنعبدالعالي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- جلوفافسكايا، إيلينا، 1982، ثورة 26 سبتمبر في اليمن، ترجمة قائد طربوش، دار ابن خلدون، بيروت.
- خليل والكبيسي، أحمد خليل، محمد علي، 2001، مستقبل العلاقة بين المثقف والسلطة، ط1، دار الفكر، دمشق.
- سارتر، جان بول، 1973، دفاع عن المثقفين، ترجمة جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت.
- شكري، غالي (وآخرون)، 1992، إشكالية الإطار المرجعي للمثقف والسلطة (في الثقافة والمثقف في الوطن العربي)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عبد الرحمن، أسعد، 1996، المثقف العربي والسلطة (منشور ضمن أعمال المؤتمر الثقافي العربي الثاني 14-16 كانون الأول 1995)، منشورات المجمع الثقافي العربي، بيروت.
- علي، حيدر إبراهيم، 2001، المثقف العربي والسلطة (ضمن كتاب الثقافة العربية بين صيانة الذات ورهان التحول)، المجمع الثقافي العربي، بيروت.
- علي، هشام، 1988، ((المثقفون اليمنيون أمام تحدي التاريخ))، مجلة الحكمة، العدد (148).
- لبيب، الطاهر، 1985، ((تساؤلات حول المثقف العربي والسلطة))، مجلة الوحدة، باريس، العدد (10).
- محمد، حسن محمد الظاهر، 1998، ((إشكالية المعرفة والسلطة: بحث في الفكر السياسي الإسلامي))، دراسات يمنية، صنعاء، العدد (56).
- مركز الدراسات والبحوث اليمني، 1981، الفئات في حياة اليمن واليمنيين، دار الجماهير، بيروت.
- منيف، عبدالرحمن، 1998، الثقافة والمثقف في المجتمع العربي "حوار"، ط1، مؤسسة عبدالحميد شومان، عمان.

المراجع الأجنبية:

- Lasswell, H. D. and A.Kaplan, S.1961. Power and society, New haven: Yale. U. P., London.
- Mills, C.W., S.1956. The power elite, Oxford U.P., London.
- Mosca, S.1939. The ruling class, Mcgraw- Hill, New York.
- Shills, Edward, S.1959. The Intellectuuals and the powers: some prospectives for comparative analysis, Comparative Studies in Society and History, Vol, I.

ملحق:

استبانة حول موضوع:

العلاقة الجدلية بين المثقف والسلطة في اليمن
"مقاربة سوسيولوجية ميدانية"

يرجى التكرم بالإجابة على تساؤلات الاستبانة كاملة وبدقة، وذلك لضمان دقة المعلومات وفائدتها العلمية علماً بأن ما يرد فيها من بيانات لن يُستخدم سوى للأغراض العلمية البحتة .. وهذه الدراسة تقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة دمشق السورية.
شاكرين تعاونكم

الباحث

- الجنس:

أنثى ☐ذكر ☐

- هل تنتمي إلى أي حزب سياسي؟

لا ☐نعم ☐

- هل يُتاح لك كمثقف المشاركة في صنع السياسة وتنفيذها ؟

أحياناً ☐لا ☐نعم ☐

- هل يرتبط نشاطك الثقافي برضا السلطة السياسية وقبولها ؟

إلى حدٍ ما ☐لا ☐نعم ☐

- هل تعاني كمثقف من محاولات الاحتواء من قبل السلطة السياسية ؟

إلى حدٍ ما ☐لا ☐نعم ☐

- في حال عدم استجابتك للسلطة هل تتعرض لأي نوع من الضغوط ؟

إلى حدٍ ما ☐لا ☐نعم ☐

إذا كان الجواب نعم: ما نوع تلك الضغوط ؟

- ما مقدار هامش الحرية الذي تشعر به في نشاطك الفكري ؟

ضيق ☐محدود ☐واسع ☐